اسم المصدر: الرياض

التاريـــخ: 25-06-2010 رقم العـدد: 15341 رقم الصفحة: 5 مسلسـل: 33 رقم القصاصة: 1

الملك ورئيس الوزراء الكندي اتفقا على أن تكون التنمية على أجندة القمة

G20 TORONTO CANADA 2010

قمة العشرين: توقعات بالموافقة على سياسات الإنقاذ الأوروبية وإعادة التوازن لنمو الاقتصاد العالمي

رئيس الوزراء الكندي يكرم ويشكر زوجته القمة في وقت سابق من هذا الشهر في الأنديه

رئيس الوزراء البريطاني والكندي اجتماعا في ١٠ داونج ستريت لمناقشة مقترحات قمة تورونتو

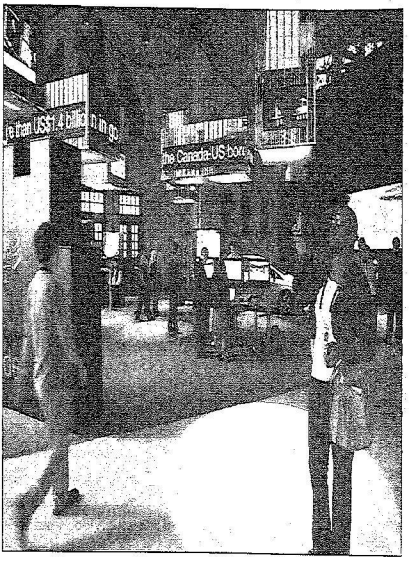

صحفيون من مختلف دول العالم يتابعون المجمع التجاري الكندي في مقر انعقاد القمة في تورونتو

اسم المصدر: الرياض

التاريـــخ: 25-06-2010 رقم العـدد: 15341 رقم الصفحة: 5 مسلسـل: 33 رقم القصاصة: 2

■ تستعد مدينة تورونتو الكندية، عصب الاقتصاد الكندي، لاستقبال قادة مجموعتي الثماني والعشرين اللتين ستعقدان قمتيهما في هذه المدينة بدءا باليوم الجمعة بحضور القادة الرئيسيين للدول الأعضاء في المجموعتين. وسيرأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وفد المملكة العربية الموسع إلى قمة العشرين. ويهدف قادة المجموعتين في قمتيهما على التشديد على الحاجة إلى اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بمواصلة الاقتصاد العالمي النمو البطيء الذي يشهده حاليا في طريقه للخروج من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي ألمت به في السنتين الماضيتين، بما في ذلك مواصلة خطط التحفيز التي طبقها العديد من أعضاء المجموعتين لمساعدة الاقتصاد في هذه الدول على الوقوف على ساقيه من جديد.

وقبل أيام من انطلاق أعمال القمة الرابعة لقادة مجموعة العشرين في مدينة تورونتو الكندية في الفترة بين ٢٦ و٢٧ الجاري، تلقى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود اتصالا من رئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر للتشاور حول أجندة القمة والأهداف التي تنشدها مجموعة العشرين من لقاء قادتها في هذه المدينة الكندية التي تعج بالنشاط الاقتصادي.

وقد لخص هاربر في هذا الاتصال الأهداف الرئيسية لقمة تورونتو، التي تتضمن الحاجة إلى مواصلة دول مجموعة العشرين العمل بخطط التحفيز الاقتصادي التي أطلقتها مع بداية الأزمة المالية، وحاجة الدول الاقتصادية المتقدمة لاتخاذ إجراءات ذات مصداقية بشأن ممارسات قطاعها المالي، والحاجة إلى تحقيق تقدم حقيقي في إصلاح قطاعها المالي، وحاجة الاقتصادات الناشئة إلى اتخاذ خطوات لتحفيز الطلب المحلي في أسواقها.

وقد شكر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله رئيس الوزراء الكندي على اتصاله، معربا عن التأييد العام للأهداف الرئيسية التي تضعها الدولة المضيفة للقمة، وشدد بصورة خاصة على حاجة الدول الاقتصادية الكبرى إلى إصلاح قطاعاتها المالية.

ومن الأهداف الأخرى التي تم الاتفاق عليها لتكون بنودا مهمة على أجندة قمة تورونتو النمو المستدام للاقتصادات العالمية وإصلاح الأنظمة المالية وإصلاح المؤسسات المالية الدولية والترويج لحرية التجارة بين دول العالم.

وكان هاربر قد بدأ منذ الاتفاق على أن تكون تورونتو هي العاصمة التي ستستضيف القمة الرابعة لدول مجموعة العشرين وقمة مجموعة الدول الاقتصادية الكبرى الثماني التي ستعقد قبل يوم واحد من اجتماعات مجموعة العشرين في وضع الأسس لكي تكون قمة تورونتو فرصة لقادة الاقتصادات العالمية الأكبر لإعادة صياغة الاقتصاد العالمي بعد انقشاع غمامة الأزمة المالية الحالية.

ولكن الأزمة المالية الجديدة المتمثلة في عدم قدرة اليونان على الوفاء بتسديد دفعات قروضها الحكومية قبل شهرين قد أطلقت رسائل إنذار قوية بشأن ضعف الدول المثقلة بالديون وتأثيرات تلك المحتملة على بقية دول العالم. وقد ردت الأسواق المالية العالمية منذ ذلك التاريخ بصورة سلبية على هذه التطورات ما أدى إلى انخفاض مؤشرات الأسهم بصورة واضحة. وهو ما عنى أنه سيكون لزاما على دول قمتي الثماني والعشرين المجتمعين في تورونتو بعد غد التركيز على تجنب حدوث ركود أعمق في الاقتصاد العالمي بسبب أزمة الديون اليونانية والأوروبية الأوسع.

وكان رئيس الوزراء الكندي

اسم المصدر: الرياض

التاريخ: 25-06-2010 رقم العدد: 15341 رقم الصفحة: 5 مسلسل: 33 رقم القصاصة: 3

هاربر قد أوفد خمسة من كبار وزراء حكومته إلى عدة دول ستحضر قمتي تورونتو للبحث عن قواسم مشتركة تصوغ القضايا التي ستحتل المرتبة الأولى على أجندتي هاتين القمتين. ويوم الخامس والعشرين من الشهر سيجتمع هاربر إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما وزعماء الدول الأوروبية الأربع واليابان وروسيا التي تمثل الدول الأعضاء في مجموعة الثماني. وبعد ذلك بيوم واحد سيعقد اجتماعات مع زعماء دول مجموعة العشرين، وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله.

ويبدو أن دول مجموعة العشرين لم تتمكن من التوصل مسبقا إلى اتفاق عام على واحدة من القضايا الرئيسية المطروحة على جدول أعمال القمة وهي فرض ضرائب على القطاع المصرفي للدول الأعضاء في محاولة لتجنيب مواطني هذه الدول تمويل نفقات القرارات الخاطئة والمغامرة التي ترتكبها البنوك في هذه الدول كما حدث في الأزمة المالية الحالية. وفي ضوء هذا الواقع، تقول مصادر دبلوماسية مقربة من القمة إن أعضاء مجموعة العشرين يستعدون للتوصل إلى نوع من التسوية حول قضية إصلاح النظام المالي بحيث تقوم القمة بوضع أهداف سياسية عامة للقطاع المصرفي العالمي مع ترك المجال مفتوحا أمام الدول الأعضاء لفرض ما تراه مناسبا لتطبيق هذه المقترحات في أنظمتها.

وحسب رئيس الوزراء الكندي هاربر فإن الهدف هو تجنيب أن يكون دافعو الضرائب في كندا أو أي دولة أخرى هم الذين سيقومون بانتشال المؤسسات المصرفية الكبرى من زلاتها.

وقال هاربر إن "علينا ضمان ألا نزيد المخاطر عن طريق توجيه رسالة إلى القطاع المصرفي بأن دافعي الضرائب سيقومون بتمويل قراراتهم السيئة". لكن رئيس الوزراء الكندي الذي كان يتحدث قبل يومين فقط من انطلاق قمة مجموعة العشرين، أصر على اختلاف بلاده مع الدول الأخرى الأعضاء في المجموعة المطالبة بفرض ضرائب احتياطية على القطاع المصرفي منذ الآن من أجل استغلال هذه الضرائب لتمويل أية أزمة مالية مستقبلية تكون البنوك هي المسؤولة عنها. وقال هاربر إن "اقتراح فرض ضرائب على البنوك هو اقتراح للتصدي لهذه المشكلة. ولكننا في كندا اتخذنا موقفا مختلفا. فقد طبقنا نظاما صارما جدا على القطاع المصرفي في بلادنا".

يذكر أن فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا التي انفقت كل منها مليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب لديها على تمويل الأزمة المالية لديها التي كانت البنوك على ما هو واضح السبب الرئيسي فيها، تريد أن تفرض ضريبة خاصة على القطاعات المصرفية فيها تحسبا لمثل هذا اليوم في المستقبل حين تحتاج البنوك المساعدة الحكومية ثانية من أجل الوقوف على قدميها من جديد. لكن كندا والصين وكوريا وغيرها

تورونتو - مفيد عبدالرحيم

القمة الأولى لمجموعة الدول العشرين

تُمثل مجموعة الـ 20 التي تأسست عام 1999، ما نسبته 85 % من اقتصاد العالم وتضم نحو ثلثي عدد سكان العالم. وسيكون الإجتماع الذي يُعقد السبت لزعماء الدول الـ 20 الأول على مستوى القمة - إذ أن اللقاءات السابقة اقتصرت على وزراء المال وحكام المصارف المركزية

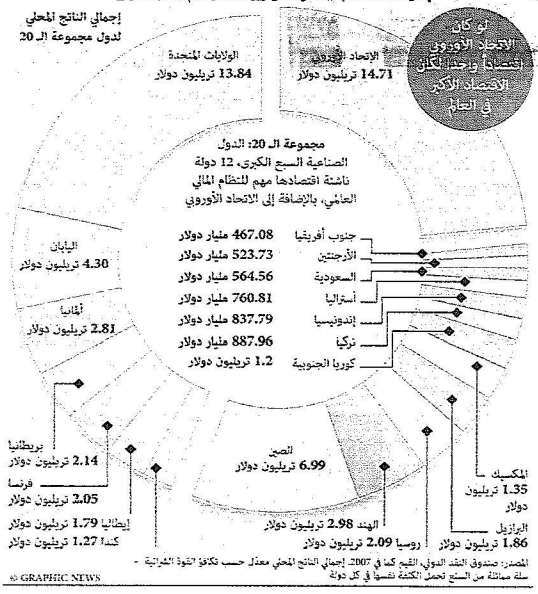

المصدر: صندوق النقد الدولي، القيم كما في 2007. إجمالي الناتج المحلي معدّل حسب تكافؤ القوة الشرائية - سلة مماثلة من السلع تحمل الكمية نفسها في كل دولة

© GRAPHIC NEWS

اسم المصدر: الرياض

التاريـــخ: 25-06-2010 رقم العـدد: 15341 رقم الصفحة: 5 مسلسـل: 33 رقم القصاصة: 4

من الدول الأعضاء في المجموعة تصر على أن البنوك لن تكون بحاجة إلى قروض حكومية إذا فرضت حكومات الدول التي تعمل فيها هذه البنوك تنظيمات صارمة على عمل القطاع المصرفي.

ونقل عن وزير المالية الفرنسي فرانسوا فيلون قوله قبل أيام إن هناك إجماعا في أوساط مجموعة العشرين على هذا الهدف وهو "الاتفاق على استئصال المسلك المنطوي على المخاطر من قبل البنوك". وقال المسؤول الفرنسي إن "مواطنينا لن يتفهموا عملنا إذا سمحنا ثانية لهذه البنوك بالقيام بأفعال متهورة كما فعلت في الماضي ما أوقعنا في شراك الأزمة الحالية".

ونقل عن رئيس الوزراء البريطاني الجديد ديفيد كاميرون القول إن بلاده ستفرض ضريبة على قطاعها المصرفي "بغض النظر عما تقرره قمة مجموعة العشرين". ولكن غالبية المراقبين يعتقدون أن قمة تورونتو لن تتمخض من اتخاذ قرار نهائي بشأن الضريبة البنكية، التي يقول المراقبون إنها ستؤجل إلى قمة سيؤول في نوفمبر المقبل.

وفي أحدث تطور ذي علاقة بأجندة قمة مجموعة العشرين، أدى قرار الحكومة الصينية الاثنين الماضي وقبل أيام فقط من انطلاق أعمال قمة تورونتو بشأن السماح برفع قيمة عملتها النقدية مقابل الدولار إلى تعزيز موقف الولايات المتحدة التي تطالب الحكومة الصينية بذلك منذ سنوات، وإلى خفض أهمية بند العملة الصينية على جدول أعمال قمتي تورونتو.

وقال مسؤول أميركي رفيع المستوى تحدث شريطة عدم ذكر اسمه عن القرار الصيني إن إعلان الصين قد "غير بصورة أساسية ديناميكية اجتماعات مجموعة العشرين، إذ إنه أزال بالنسبة إلى الآن على الأقل واحدة من القضايا الرئيسية" التي كانت واشنطن تصر على وضعها على أجندة القمة. وكانت دول أخرى أعضاء في مجموعة العشرين ومن بينها دول الاتحاد الأوروبي والبرازيل والهند قد دعت الصين إلى إبداء المرونة لناحية سعر صرف عملتها.

وصرح وزير المالية الأميركي تيموثي غايتنر بأنه رغم إعلان الصين فإن الامتحان سيكون في المدى الذي ستسير فيه الحكومة الصينية في هذا الإطار والسرعة التي ستطبق بها هذا القرار. غير أن المراقبين يجمعون الآن على أن إعلان الحكومة الصينية سيسمح لدول العشرين بالتركيز أكثر على أزمة الديون الأوروبية التي تهدد الاقتصاد العالمي كله من جديد.

وكان وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في دول مجموعة العشرين قد اتفقوا في اجتماعهم التحضيري لقمة تورونتو في مدينة بوسان الكورية على الحاجة إلى تعاون دولهم من أجل تجنب الاضطراب ثانية في قطاعات بلدانهم المالية والإبقاء على التقدم الذي يشهده الاقتصاد العالمي الآن في طريقه إلى التعافي من الأزمة الأخيرة. وفي البيان الذي أصدره هؤلاء والذي سيكون أساسا للمحادثات التي سيجريها قادة المجموعة في قمة تورونتو بعد غد، وافق المجتمعون على سياسات الإنقاذ التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لمنع حصول انهيار مالي في دوله وعلى الحاجة إلى إعادة التوازن إلى نمو الاقتصاد العالمي عن طريق دعم الدول للطلب الداخلي في أسواقها وتجارة أكبر من قبل الدول النامية.

وقال جونغ هوانغ يون، وزير المالية الكوري الذي ستتشارك بلاده رئاسة قمة العشرين مع كندا، إن "الأحداث الأخيرة تبرز أهمية المؤسسات المالية الحكومية المستدامة وحاجة بلداننا إلى اتخاذ اجراءات ذات مصداقية وودية تجاه النمو من أجل توفير الاستدامة المالية المصممة لتناسب أهداف ومصالح الدول الأعضاء كل على حدة. فعلى الدول التي تواجه تحديات مالية خطرة أن تسرّع وتيرة خطاها لوضع ما تراه ضروريا من خطط لتجنب انهيار أنظمتها المالية".

ورغم أن الاتفاق الذي توصل إليه وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في دول مجموعة العشرين لم يتضمن أية مبادرات جديدة، فإنه مثل تجسيرا للخلافات بين الدول الأعضاء بشأن تفاصيل إصلاحات الأنظمة المالية التي تطالب بوضع تغييرات تنظيمية للإشراف على الأنظمة المالية وخفض العجوزات المالية في موازنات الدول الأعضاء.

يذكر أن كندا وكوريا الجنوبية ستترأسان قمة العشرين الحالية في تورونتو. وتتكون مجموعة العشرين التي تأسست في العام ١٩٩٩ نتيجة الأزمة المالية الآسيوية حينئذ من الدول التالية: الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، كندا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان وروسيا (مجموعة الثماني) والأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الصين، الهند، المكسيك، إندونيسيا، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، كوريا، وتركيا، والاتحاد الأوروبي. وقد عقدت آخر قمة لمجموعة العشرين في بترسبرغ بولاية بنسلفانيا الأميركية في شهر سبتمبر ٢٠٠٩.

وجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي تحظى بالعضوية الدائمة في هذا المنتدى العالمي المهم والدولة الثالثة فقط من مجموعة الدول الإسلامية الـ ٥٧، إذ إن الدولتين المسلمتين الأخريين الأعضاء في هذا المنتدى هما تركيا وإندونيسيا. ولعل القضية الأهم التي ينبغي تذكرها هي أن تشكيل مجموعة العشرين يؤكد أن مجموعة الاقتصادات السبع الكبرى في العالم لا تريد أن تبقي إصلاح النظام المالي العالمي في أيدي صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث تلعب الدول المتطورة دورا مهمّسا في ثائين المؤسستين المهمتين ولا يتمتع العالم النامي بدور مماثل.